مجلة العدوي للسانيات العرفنية و تعليمية اللغات
Issn: 2773/ 3300
http://www.asjp.cirect.dz/en/presentation Revue/ 804
المجلد:03 العدد: 01(ماي 2023) ص 121/ 134

النحو العربي ضمن منظومة تفسير الخطاب الشرعي: الاشتغال اللساني و الوظيفة التداولية.

Arabic grammar within the legal discourse interpretation system:

Linguistic the job and the deliberative function

د.عبد السلام عابي*	ط.د مسعودة خيري
جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر)	جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)
abi.linguistique@gmail.com	KHIRIMASOUDA26@GMAIL.COM

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2023/04./18

تاريخ القبول: 2023/04/22

الكلمات المفتاحية:
- ✓ النحو،
- ✓ خطاب التفسير،
- ✓ القرائن غير اللغوية،
- ✓ المفسرون،
- ✓ مستويات التحليل اللساني.

الملخص:

يروم هذا المقال الوقوف على توظيف المفسرين للنحو العربي في بعديه اللغوي والتداولي؛ وذلك برصد وتحليل نماذج كثيرة تبين كيف اشتغل النحو ضمن منظومة تفسير الخطاب الشرعي باعتباره أحد مستويات التحليل اللساني، وكيف تم تجاوز التحليل اللساني إلى التحليل التداولي بتوظيف مجموعة من القرائن غير اللغوية التي أسهمت في توجيه معاني آي القرآن الكريم وكانت في غالب الأحيان السند الرئيس الذي يتكئ عليه المفسرون في أثناء الممارسة التفسيرية.

Article info

Received *18/ 04/ 2023*

Accepted *22/ 04 / 2023*

Keywords:
- ✓ *Grammar,*
- ✓ *discourse of interpretation,*

Abstract :

This article aims to stand on the use of Arabic grammar by interpreters in its linguistic and pragmatic dimensions. This is done by monitoring and analyzing many models that show how grammar worked within the system of interpreting the legal discourse as one of the levels of linguistic analysis, and how linguistic analysis was transcended to pragmatic analysis by employing a set of non-linguistic clues that contributed to directing the

*المؤلف المرسل

meanings of the verses of the Holy Qur'an and were often the main support that leans interpreters during the interpretive practice.	✓ *non-linguistic clues, interpreters,* ✓ *levels of linguistic analysis*

تمهيد:

أولى علماء العرب؛ مفسرين وبلاغيين وأصوليين النحوَ مكانة رفيعة وأنزلوه منزلة سنية سامقة، وجعلوه على قبة علوم العربية التي وظفت لتفسير الخطاب الشرعي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومن مظاهر تلك المكانة اشتراط الأصوليين التمكن من علم النحو فيمن تصدى لمهمة تفسير الخطاب الشرعي كما هو مضمن في مقدمات كتبهم(ينظر: الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، 1377هـ، ص95.) وربطُ علماء البلاغة النحوَ بمباحثها رجاء استجلاء المعاني البلاغية في الخطاب الشرعي، وما صنيع الزمخشري في كتابه الكشاف عنا ببعيد. ومنها أيضا اعتماد المفسرين عليه في أثناء تفسيرهم لآيات الذكر الحكيم فلا تكاد تخلو آية – في الجملة – من حضور لقواعد النحو المجلية للمعاني الشرعية، وقد كان اهتمام بعض المفسرين بالنحو كبيرا جدا؛ فشغل بذلك حيزا كبيرا من كتبهم كما في تفسير الكشاف للزمخشري ومجمع البيان للطبرسي والجامع لأحكام القرآن للقرطبي والبحر المحيط لأبي حيان وغير ذلك، هذا فضلا عن الحواشي النحوية على كتب التفسير التي تكاثرت تكاثرا يصعب على الحصر والتقييد. ولم تنحصر دائرة العلوم التي خالطها النحو العربي؛ تنظيرا وممارسة عند ما سبق ذكره، بل تعدت ذلك إلى العلوم النظرية العقلية المجردة، فتم ربطه بمباحث المنطق وعلم الكلام كما في صنيع الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب، ليتأكد بذلك أن النحو العربي قد شكل ضمن النموذج المعرفي العربي القديم مجال تقاطع مع حقول معرفية كثيرة.

وقد كون النحو بمعية بقية علوم العربية – التي توصف في المدونات التراثية بعلوم الآلة- منظومة متكاملة الأركان تناسقت مكوناتها وتعاورت آلياتها في نظام بديع أفضى إلى ممارسة تفسيرية متميزة. وضمن تلك المنظومة كان للقاعدة النحوية سلطانها الذي حسم خلافا بين نحاة أو جلى معنى مختلفا فيه أو حكم ببطلان كلام غير مستقيم على سنن العرب في كلامها.

ومع أن سلطان القاعدة قد استمر في السجالات النحوية حاكما لا ترفع أمامه الخصوم رأسا ولا تسمع للمخالفين له همسا، إلا أن الأصوليين والمفسرين لم يقفوا عند حدود القاعدة النحوية وقوف الصموت الساكن، بل تجاوزوا الصرامة التي رسمها النحاة، و تحرروا من سلطان القاعدة و فتحوا الباب واسعا للاسترفاد من علوم أخرى أدخلوها في التحليل النحوي للخطاب الشرعي، فكان أن تدخلت- تبعا لذلك- مجموعة من القرائن اللغوية، وغير اللغوية، التي وظفت على نحو بديع يدلل على الفهم الواسع لدى مفسري الخطاب الشرعي من جهة، وعلى انفتاح الخطاب الشرعي من جهة أخرى على كل

الممكنات الدلالية في إطارٍ تحكمه ضوابط عقدية معروفة، وفي هذا السياق يأتي هذا المقال ليجلي كيفية اشتغال النحو ضمن منظومة التفسير كمستوى من مستويات التحليل اللساني للخطاب الشرعي، وليبين الوظيفة التداولية للنحو العربي ضمن المنظومة نفسها.

و يمكن إجمالا أن نصوغ أسئلة المداخلة على النحو الآتي:

- كي وظف المفسرون النحو في أثناء عملية التفسير باعتباره آلية من آليات التحليل اللساني؟
- هل حقق النحو الانسجام التام مع بقية أدوات التحليل اللساني، وما مساحة حضوره قياسا إليها؟
- فيم تمثل تجاوز المفسرين لصرامة القواعد النحوية في الممارسة التفسيرية؟
- ما الحقول المعرفية التي وسعت دائرة التحليل النحوي في الممارسة التفسيرية؟
- ما الوظيفة التداولية للنحو ضمن منظومة التفسير؟

1- منزلة النحو في الممارسة التفسيرية:

للنحو في كتب التفسير المنزلة العظيمة، والمكانة المرموقة، وقد تواترت النصوص الكثيرة التي تبينُ عن الأهمية البالغة لعلم النحو في الممارسة التفسيرية، حتى عد النحوُ أحد أعمدة التفسير التي لا يمكن تصور خلو الممارسة التفسيرية منها، يقول مكي بن أبي طالب القيسي:" رَأَيْت من أعظم مَا يجب على الطَّالِب لعلوم الْقُرْآن الرَّاغِب فِي تجويد أَلْفَاظه وَفهم مَعَانِيه وَمَعْرِفَة قراءاته ولغاته وَأفضل مَا القارئ إِلَيْهِ مُحْتَاج معرفَة إعرابه وَالْوُقُوف على تصرف حركاته و سواكنه يكون بذلك سالما من اللّحن فِيهِ مستعينا على أَحْكَام اللَّفْظ بِهِ مطلعا على الْمعَانِي الَّتِي قد تخْتَلف باخْتلَاف الحركات متفهما لما أَرَادَ الله بِهِ من عباده إِذْ بِمَعْرِفَة حقائق الْإِعْرَاب تعرف أَكثر الْمعَانِي وينجلي الْإِشْكَال فتظهر الْفَوَائِد وَيفهم الْخطاب وَتَصِح معرفَة حَقِيقَة المُرَاد" (القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1405هـ، ج1، ص63.)، ويقول الزركشي:"وَعَلَى النَّاظِرِ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْكَاشِفِ عَنْ أَسْرَارِهِ النَّظَرُ فِي هَيْئَةِ الْكَلِمَةِ وَصِيغَتِهَا وَمَحَلِّهَا كَكَوْنِهَا مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلَةً أَوْ مَفْعُولَةً أَوْ فِي مَبَادِئِ الْكَلَامِ أَوْ فِي جَوَابٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ أَوْ جَمْعِ قِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ"(الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1957، ج1، ص 302) ، ومرد ذلك إلى كون" النحو قد بدأ من منطلق عظيم هو السعي لفهم معاني القرآن الكريم، ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني، والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه"(الخالدي،نظرية المعنى في الدراسات النحوية، 2006، ص7)

إن دافع الانطلاق من المعتقد في الدرس النحوي ليس خاصا بالعرب وحدهم؛ فهذا جورج مونان(G-MOUNIN) " يرى بأن قضايا اللغة قد كانت ملابسة لقضايا المعتقد في كل الحضارات التي عرفت بمعتقد سماوي"(إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه،2007، ص2)؛ فالقرآن الكريم كان قطب الرحى الذي دارت في فلكه عديد الدراسات ، قديما وحديثا، والتي رامت الوقوف على مواطن الإعجاز فيه، ومما يشهد لعلاقة النحو بالنص القرآني، ما وجد من ممارسة تحليلية نحوية في كتاب سيبويه من تحليل" لمعاني بعض الآيات القرآنية، مما يعتبر مقدمة، ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير الفني، ومما يزيد من قيمته – في هذا المضمار- أنه يعتبر تسجيلا أمينا بأسلوب العالم الفذ، لما كان يدور في حلقات الدرس، ومجالس العلم في عصر سيبويه وقبله، وفي الدراسات النحوية حول القرآن الكريم، فهو حافل بآراء السابقين من شيوخه وبعض العلماء وغيرهم حول توجيه كثير من الآيات القرآنية، ووجوه إعرابها، أو القراءات فيها"(رفيدة، النحو وكتب التفسير، 1990، ص101)، وقد تضمن الكتاب نماذج كثيرة من التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم(رفيدة، النحو وكتب التفسير، 1990، ص101-102)، وهو الأمر الذي يشهد لأثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية، ولم يكن المفسرون بمنأى عن ذلك كله، بل الواقع يشهد بعناية بالغة من المفسرين بالنحو، حتى وصل الأمر ببعض التفاسير أن توصف بأنها تفاسير نحوية(من ذلك : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - الدر المصون للسمين الحلبي - البحر المحيط وغيرها)، وبالنظر في كتب التفسير فإننا نجدها تنوع التحليل النحوي للآية الواحدة، تبعا للاحتمالات الإعرابية الممكنة ؛ لتدلل على سعة المعاني، وكثرتها في إطار المعنى العام للآية، موظفة في كثير من الأحيان قرائن تداولية غير لغوية، لترجيح معنى ما، أو للقول بمقبولية معنى ما، وهذه الظاهرة وهي تنويع التخريج الإعرابي للآية الواحدة، هي من الأمور التي غفل عنها الكثير، يقول فاضل السامرائي:" إن الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبير ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة واحدة، وإن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولايمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدا"(السامرائي، معاني النحو، 2000 م، ج1، ص9)، في هذا الكلام دليل واضح على اعتبار المقام في المعاني النحوية، التي تخضع لمقاصد المتكلمين، وأن المعتبر في توليد المعاني إنما هو السياق العام الذي يرد فيه الخطاب.

2- التحليل اللساني وتوظيف النحو في عملية التفسير:

يقوم التحليل اللساني للنصوص مكتوبة كانت أم منطوقة على مجموعة من المستويات التي تشكل نظام اللغة التي يشتغل عليها اللساني، وقد أخذ المستوى النحوي ضمن هذه المستويات مساحة كبيرة من الاشتغال والاهتمام؛ كما في جل النظريات اللسانية البنيوية، كما كان في بعضها الآخر قطب

الرحى الذي تدور عليه بقية المستويات؛ كما في صنيع تشومسكي(Avram Noam Chomsky) عندما جعل التركيب في مركز التحليل اللساني وهو يبحث قضية القدرة على توليد الجمل وفهمها.

إن استشعار أهمية النحو في التحليل اللساني للنصوص لم يكن وليد ما طرأ و جد من نظريات لسانية حديثة، بل هو أمر ضارب في تاريخ الممارسات اللسانية التي عرفتها مختلف الأمم، وإذا ما فتشنا في كتب التفسير فإننا لن نعدم أثرا للتحليل النحوي للآيات الكريمة، بل سنجد نجد عشرات الكتب في علم التفسير توظف النحو بقواعده المختلفة وبمدارسه وبمختلف الآراء النحوية التي كانت محل سجالات مشهورة بين النحاة ضمن المدرسة النحوية الواحدة أو بين مختلف المدارس النحوية.

يقول الزمخشري في هذا السياق:" وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهيا وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين"(الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 1993، ص18.)

ويأتي هذا التوظيف خدمة لغاية واحدة وهي الدوران مع معاني أي القرآن الكريم بما يتوافق ومقاصد القرآن الكريم، وقد نص غير واحد على ضرورة تطويع القاعدة النحوية لخدمة علم التفسير وليس العكس، يقول العز بن عبد السلام:" وقد يقر بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو ، لكن يمنع من ذلك أدلة شرعية فيترك ذلك التقدير ويقدر آخر يليق بالشرع"(عز الدين بن عبد السلام، الإشارة إلى المجاز في بعض أنواع المجاز، 1416،ص337)، ويقول ابن جني:" إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"(ابن جني ، الخصائص، دت، ص285.)

3-الوظيفة التداولية للنحو في كتب النحو:

ينوع المفسرون في توظيف المعطيات والخلفيات غير اللغوية لتوظيفها في التفسير، ولاستخدامها في التوجيه النحوي لبعض الآيات المختلف في تفسيرها، وليس المراد من ذكر الخلاف هنا الخلاف ذاته؛ فهو موضوع خارج سياق المداخلة، بل المقصود بيان كيف تجاوز النحاة مستوى التحليل النحوي في صورته اللغوية الصارمة إلى المستوى الذي يكون فيه التحليل النحوي خاضعا لخلفيات معرفية واجتماعية ودينية تلف الخطاب وتشكل بمجموعها ما اصطلح التداوليون على تسميته بالقرائن السياقية غير اللغوية.

وليس يخفى أن هذه القرائن لا تشترك مع التنوعات الاستعمالية العادية في صورة الخطابات العادية ولا المعطيات المعرفية التي تخص علوما أخرى؛ إنها باختصار خلفيات ومعطيات موجودة ضمن

بيئة خاصة هي بيئة التفسير، لكنها تنخرط في الاشتغال التداولي العام الذي أعاد لما أقصاه الدرس البنيوي اعتباره من معطيات ميتالغوية كالخلفية المعرفية وأطراف التواصل وماشابه.

وهي معطيات ترجع " إلى ما حول اللغة من معطيات سابقة للخطاب أو لاحقة بالخطاب تبرر وجوده وتوضح مقاصده بحسب ما ترتئيه الذات المتقبلة فالمؤولون المسلمون يستخدمون في نهاية الأمر نفس الأدوات ... فكلهم مستندون إلى أسباب النزول وإلى السنة وإلى القراءات وإلى المعجم وإلى البلاغة"(الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير،1998، ص389.)

وسنستقصي بالبحث مجموعة من الموجهات التداولية في التحليل النحوي التي وظفها المفسرون توظيفا متميزا أبان عن دراية تامة بأهميتها في استجلاء معاني القرآن الكريم، كما نبين بالأمثلة كيف وظفت الموجهات التداولية في الوقوف على معاني الآيات الكريمة، وكيف استعملت دليلا في تقوية تفسير دون آخر، ويحسن هنا أن نذكر أن توظيف الموجهات التداولية قد يكون جامعا بينها كلها ضمن تفسير آية واحدة، وقد يختص بموجه واحد دون بقية الموجهات. وتتوزع هذه الموجهات على: العقيدة، القصد، اللغة و الاستعمال، المعجم، سياق المدح أو الذم، الحس والمشاهدة.

نبين فيما يأتي شيئا من ذلك:

1. القرينة العقدية وقرينة المعجم والاستعمال:

من الشواهد التي يوظف فيها المفسرون القرينة العقدية والقرينة المعجمية وقرينة الاستعمال في الوقت نفسه ما يذكرونه عند تفسير قوله عزوجل: (وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥) [البروج: 14-15]؛ فمما جاء في كتب التفسير عند تفسير هذه الآية:

أ- تفسير الشوكاني:

قال الشوكاني في تفسير الآية : " قَرَأَ الْجُمْهُورُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ بِرَفْعِ الْمُجِيدِ عَلَى أَنَّهُ نعت لذو، وَاخْتَارَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَبُو عُبَيْدٍ وَأَبُو حَاتِمٍ قَالَا: لِأَنَّ الْمَجْدَ هُوَ النِّهَايَةُ فِي الْكَرَمِ وَالْفَضْلِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمَنْعُوتُ بِذَلِكَ."(الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير،ج5، ص502.)

في هذا الشاهد يذكر الشوكاني أن المجيد بالرفع مردها إلى كونها صفة لكلمة الرحمان قبلها، وليست صفة لكلمة العرش، مع أنها محتملة لذلك، والسبب في جعلها صفة للرحمان هو الدلالة المعجمية لكلمة المجيد والتي تعني: النهاية في الكرم والفضل، وهذا أمر لا يوصف به إلا الله عزوجل؛ فلذلك تبعت كلمة المجيد كلمة الرحمان فجاءت مرفوعة مثلها، ولا يخفى أن سبب هذا التوجيه عقدي محض فالله عز وجل موصوف بكل صفات الكمال ومنزه عن كل عيب أو نقص .

ب- **التفسير البسيط:** قال الواحدي:" قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [البروج: 15] : الْمَجِيدُ بالرفع مُتبعاً لقوله: ذُو، وهو أكثر القراءة، والتفسير، والاختيار؛ لأن الله تعالى هو المجيد الموصوف بالمجد؛ لأن لفظ المجيد لم يسمع في غير صفة الله خالى كما سمع الماجد.

قال أبو علي: لم أعلم في صفة الأناسي "مجيد" كما جاء في وصفهم "عليم" "وحفيظ" نحو قوله: ﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴾ [يوسف: 55]" (الواحدي، التفسير البسيط ، 1430هـ، ج23، ص 395.)

في هذا الشاهد نجد الواحدي يعتمد على المعنى المعجمي لكلمة "المجيد" وعلى استعمال العرب لكلمة مجيد في وصف الذات العلية، وكل تلك القرائن تدفع إلى اختيار وجه الرفع بدل الجر.

2. قرينة القصد:

يعتمد المفسرون على قرينة القصد كموجه تداولي يحسم الخلاف في المعاني النحوي الكثيرة التي تحتملها كلمات الآيات، من شواهد ذلك ما جاء في تفسير قوله عز وجل: ﴿٨٢ ۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ٨٣ إِذۡ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلۡبٖ سَلِيمٍ ٨٤ إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَاذَا تَعۡبُدُونَ ٨٥ أَئِفۡكًا ءَالِهَةٗ دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ٨٦ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٧ ﴾ [الصافات: 83-87] ، نورد في ما يأتي مثالين من كتب التفسير:

أ- **المثال الأول:** يقول الشوكاني في تفسيره:" وَقَوْلُهُ: إِذْ قالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ بَدَلٌ من الجملة الأولى، أو ظرف لسليم، أو ظرف لجاء، وَالْمَعْنَى: وَقْتَ قَالَ لِأَبِيهِ آزَرَ وَقَوْمِهِ مِنَ الكفار: أيّ شيء تعبدون أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ انْتِصَابُ إِفْكًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَانْتِصَابُ آلِهَةً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ تُرِيدُونَ، وَالتَّقْدِيرُ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً مِنْ دُونِ الله للإفك، ودون: ظرف لتريدون، وَتَقْدِيمُ هَذِهِ الْمَعْمُولَاتِ لِلْفِعْلِ عَلَيْهِ لِلِاهْتِمَامِ. وَقِيلَ: انتصاب إفكا على أنه مفعول به لتريدون، وآلهة بَدَلٌ مِنْهُ، جَعَلَهَا نَفْسَ الْإِفْكِ مُبَالَغَةً، وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: انْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلِ تُرِيدُونَ، أَيْ: أَتُرِيدُونَ آلِهَةً آفِكِينَ، أَوْ ذَوِي إِفْكٍ. قَالَ الْمُبَرِّدُ: الْإِفْكُ أَسْوَأُ الْكَذِبِ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَثْبُتُ وَيَضْطَرِبُ وَمِنْهُ ائْتَفَكَتْ بِهِمُ الْأَرْضُ"(الشوكاني،ج4، ص460.)، ففي هذا الشاهد حكم الشوكاني على الحكم الإعرابي لبعض كلمات الآية بقرينة تداولية، هي قصد المتكلم الذي تمثل في الاهتمام، والمبالغة من لدن المخاطَب ببعض الكلمات دون البقية؛ وذلك لدفع مؤول الخطاب للبحث عن سبب الاهتمام بها، وقد أوضح ابن جني أن الأصل إنما هو احترام الرتبة، فإذا اختل الترتيب، فإنما يكون ذلك لقصد وغاية، يقول:"أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل؛ كضرب زيد عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمرًا زيد، فإن ازدادت

عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبِه، فقالوا: عمرًا ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرب عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل ألبتة."(ابن جني الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1999، ج1 ، ص65.)

ب- المثال الثاني: يقول الزمخشري في تفسيره :" أَإِفْكاً مفعول له، تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إفكا، وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدّم المفعول له على المفعول به، لأنه كان الأهمّ عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم. ويجوز أن يكون إفكا مفعولا، يعنى: أتريدون به إفكا."(الزمخشري ،الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 1407 هـ ، ج4، ص49) ، فتبين من تفسير الزمخشري أن تقديم المفعول على الفعل مرده العناية، أي الاهتمام بتقديم المعاني التي يريد المتكلم إيصالها، وهو ما نسوقه على النحو الآتي :

التوجيه الأول:

- إفكا منصوب على أنه مفعول لأجله.
- آلهة منصوب على أنه مفعول به للفعل تريدون.

قدمت المعمولات على الفعل لهدف الاهتمام

التوجيه الثاني:

- إفكا منصوب على أنه مفعول به للفعل تريدون.
- آلهة منصوب على أنه بدل من إفكا.

في هذا التوجيه جعل الآلهة نفس الإفك، بهدف المبالغة والتأثير في المتلقي، وهذا الوجه الثاني الذي جوزه الزمخشري.

التوجيه الثالث:

- إفكا حال من فاعل تريدون والتقدير: أتريدون آلهة آفكين أو ذوي إفك، ولايخفى أن الإنكار هنا متوجه إلى الكفار أنفسهم، بأنهم في إفك وهو كما قال الشوكاني:أسوأ الكذب.

2- أمثلة القرائن المتعددة:

من الشواهد التي استعمل فيها المفسرون موجهات تداولية كثيرة لتحديد للمعنى بترجيح وجه نحوي ما جاء عنهم في تفسير قوله عزوجل: ﴿٦ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران: 7] ، وقد ذكر الشنقيطي الخلاف في تفسير الآية والجوه النحوية المحتملة لها بقوله:

«قَوْلُهُ تَعَالَى: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ الْآيَةَ [3 \ 7] ، لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ مُحْتَمِلَةٌ لِلِاسْتِئْنَافِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ يَقُولُونَ، وَعَلَيْهِ فَالْمُتَشَابِهُ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَالْوَقْفُ عَلَى هَذَا تَامٌّ عَلَى لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ وَمُحْتَمَلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: وَالرَّاسِخُونَ مَعْطُوفًا عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَعَلَيْهِ فَالْمُتَشَابِهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ: الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ أَيْضًا»(الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ،1995 ، ج1، ص191)

نذكر فيما يأي كيف عالج المفسرون هذه الآية:

1- **الشوكاني:** يقول حاكيا الخلاف في تفسير الآية :" وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ هَلْ هُوَ كَلَامٌ مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؟ فتكون الواو للجمع"(الشوكاني، ج1، ص 362.)، ومعنى ذلك أن المعنى المترتب عن الوجهين مختلف اختلافا شديدا، والوجهان هما(ينظر: الدوري، تأويل النص الشرعي، 2018، ص246و248):

- الوجه الأول: الراسخون في العلم معطوفة على ماقبلها؛ أي على قوله عز وجل: وما يعلم تأويله إلا الله، فيكون المعنى تبعا لذلك:المتشابه لايعلمه إلا الله، والراسخون في العلم فقط؛ أي أن الوقف وهو قرينة لغوية قد أفاد في تحديد معنى الآية، وهو نسبة العلم بتأويل المتشابه إلى الله عز وجل، وإلى الراسخين في العلم.

- الوجه الثاني: جملة والراسخون في العلم مقطوعة عما قبلها، أي أنها مستأنفة، ويكون المعنى تبعا لذلك: المتشابه لايعلمه إلا الله، وموقف الراسخين في العلم أن يقولوا آمنا به ولو لم نعرف معناه؛ لأنه من الله عز وجل فهو حق .

وقد رجح الشوكاني القول الثاني، وذكر أنه قول الأكثرين يقول:"فَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ"(الشوكاني،ج1، ص 362.)، وقد رد الشوكاني القول الأول بقرائن كثيرة، هي:

- قرينة نحوية.

- قرينة عقدية.
- قرينة الواقع والمُشَاهد.
- قرينة لغوية.
- قرينة سياق المدح.

نبين ما سبق على النحو الآتي:

أ- **القرينة النحوية :** ذكرها في معرض تخطئة ما ذهب إليه مجاهد في تفسير الآية يقول ناقلا عن الخطابي :" وَإِنَّمَا رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ نَسَّقَ الرَّاسِخِينَ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَزَعَمَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَهُ، قَالَ: وَاحْتَجَّ لَهُ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَقَالَ: مَعْنَاهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَهُ قَائِلِينَ: آمَنَّا بِهِ وَزَعَمَ أَنَّ مَوْضِعَ يَقُولُونَ: نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ، وَعَامَّةُ أَهْلِ اللُّغَةِ يُنْكِرُونَهُ وَيَسْتَبْعِدُونَهُ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُضْمِرُ الْفِعْلَ وَالْمَفْعُولَ مَعًا، وَلَا تَذْكُرُ حَالًا إِلَّا مَعَ ظُهُورِ الْفِعْلِ، فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ فِعْلٌ لَمْ يَكُنْ حَالًا، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبًا، يَعْنِي أَقْبَلَ عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: عَبْدُ اللَّهِ يَتَكَلَّمُ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَكَانَ يُصْلِحُ حَالًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: أَنْشَدَنِيهِ أَبُو عَمْرٍو. قَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ:

أَرْسَلْتُ فِيهَا رَجُلًا لُكَالِكَا ... يَقْصُرُ يَمْشِي وَيَطُولُ بَارِكَا

فَكَانَ قَوْلُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ مَعَ مُسَاعَدَةِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ لَهُ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ وَحْدَهُ. "(الشوكاني، ج1،ص 362) لقد احتكم الشوكاني في تخطئة ما ذهب إليه مجاهد، إلى القاعد ة النحوية، وهي: الحال لا يذكر إلا مع ذكر الفعل، وهو صنيع العرب، ولو جاز أن تكون جملة: يقولون آمنا به جملة حالية، لوجب ذكر الفعل، ويكون تقدير الجملة كالآتي : والراسخون في العلم يعلمونه، والحال أنهم يقولون آمنا به، فلما لم يذكر الفعل "يعلمون" امتنع أن تكون جملة: يقولون آمنا به، جملة حالية، فوجب القول بأنها جملة مستأنفة منقطعة عما قبلها.

ب- **القرينة العقدية:** من جملة ما وظفه الشوكاني لرد الوجه الأول وهو وجه العطف، أنه لا يجوز أن ينفي الله شيئا عن عباده، ويثبته لنفسه، ثم يجعل له شريكا في هذا الذي أثبته لنفسه، ونفاه عن غيره، يقول:" وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفِيَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ شَيْئًا عَنِ الخلق ويثبته لِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ شَرِيكٌ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿٦٤ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: 65] ، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: 187] ، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: 88]فَكَانَ هَذَا كُلُّهُ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ به لا يشركه فيه غيره، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 7] "(الشوكاني،ج1،ص 362.)، فقد جعل الشوكاني آية: وما يعلم تأويله إلا الله، من جملة الآيات التي يختص معناها بالله عز وجل وحده.

ج- قرينة الواقع والمُشَاهدة: من القرائن التي وظفها الشوكاني قرينة ما يشهد به الواقع، وقد ذكرها في معرض تخطئة من ذهب إلى كون الفعل الذي تعلق به الحال مذكورا في الآية وهو قوله عز وجل الفعل" يعلم"، وقد خطأ الشوكاني من ذهب إلى وجه العطف بتعليل غير نحوي؛ فبعدما قرر أن ما ذهب إليه القائلون بالعطف مقبول من جهة النحو، رد عليهم بدليل آخر غير نحوي، وهو أن الراسخين في العلم لو كانوا يعلمون تأويل المتشابه، لما ارتبط ذلك بإيمانهم أو كفرهم، وهو المعنى الذي يجب القول به إذا فسرنا الآية على الوجه الأول، وهو وجه العطف؛ إذ يكون معنى:" والراسخون في العلم يعلمونه والحال أنهم يقولون آمنا به"، أن العلم مشروط ومتعلق بالإيمان، والوقع يشهد بخلاف ذلك؛ إذ لا يمتنع أن يكون فيمن يعلمون تأويل المتشابه من لا يؤمن بالله، ولو على سبيل الفرض العقلي، يقول الشوكاني:" وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي وَجْهِ امْتِنَاعِ كَوْنِ قَوْلِهِ: يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ حالا: من أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَذْكُرُ حَالًا إِلَّا مَعَ ظُهُورِ الْفِعْلِ، إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ، لَا يَتِمُّ إِلَّا عَلَى فَرْضِ أَنَّهُ لَا فِعْلَ هُنَا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَالْفِعْلُ مَذْكُورٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ وَلَكِنَّهُ جَاءَ الْحَالُ مِنَ الْمَعْطُوفِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: وَالرَّاسِخُونَ دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: إِلَّا اللَّهُ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾ [الحشر: 8] إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾ [الحشر: 10] ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ٢٢ ﴾ [الفجر: 22] أَيْ: وَجَاءَتِ الْمَلَائِكَةُ صَفًّا صَفًّا، وَلَكِنْ هَاهُنَا مَانِعٌ آخَرُ مِنْ جَعْلِ ذَلِكَ حَالًا، وَهُوَ: أَنَّ تَقْيِيدَ عِلْمِهِمْ بِتَأْوِيلِهِ بِحَالِ كَوْنِهِمْ قَائِلِينَ آمَنَّا بِهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْعَطْفِ عَلَى الِاسْمِ الشَّرِيفِ يَعْلَمُونَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْخَاصَّةِ، فَاقْتَضَى هَذَا أن جعل قوله: يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ حالا، غير صحيح، فتعين المصير إلى الاستئناف والجزم بأن قَوْلَهُ: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ: يَقُولُونَ"(الشوكاني،ج1،ص 363)

د- القرينة اللغوية: من القرائن التي وظفها الشوكاني في توجيه معنى الآية قرينة لغوية في الآية نفسها وهي قوله عز و جل: "كل من عند ربنا" ؛ فالراسخون في العلم إنما قالوا كل من عد ربنا، للدلالة على إيمانهم بالمحكم معلوم المعنى، والمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، يقول الشوكاني:" وَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: وَالرَّاسِخُونَ لِلنَّسَقِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ: كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا فَائِدَةٌ." (الشوكاني،ج1،ص 363.) والمتقرر عند العلماء أنه لا يوجد لفظ، أو تركيب في القرآن الكريم بلا فائدة.

هـ- قرينة سياق المدح:

من القرائن التي احتج بها من ذهب إلى الوجه الأول وهو وجه العطف، أن وصف الله عز وجل للعلماء بالرسوخ في العلم يقتضي أن يكونوا على علم بالمتشابه؛ لأن السياق سياق مدح، والعلماء إنما يمدحون بالعلم، ومع أن الشوكاني قد أقر بأن السياق سياق مدح، غير أنه جعل سبب المدح لهم هو امتثالهم أمر الله عز جل في الإيمان بالمتشابه، وإن لم يعلموا حقيقته، وتركهم الخوض فيما لايعلمون، يقول

الشوكاني:" وَمِنْ جُمْلَةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِالْعَطْفِ: أن الله سبحانه مَدَحَهُمْ بِالرُّسُوخِ فِي الْعِلْمِ، فَكَيْفَ يَمْدَحُهُمْ وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ؟ وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ تَرْكَهُمْ لِطَلَبِ عِلْمِ مَا لَمْ يَأْذَنِ اللَّهُ بِهِ، وَلَا جَعَلَ لِخَلْقِهِ إِلَى عِلْمِهِ سَبِيلًا هُوَ مِنْ رُسُوخِهِمْ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، وَأَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُ هُمُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ، وَنَاهِيكَ بِهَذَا مِنْ رُسُوخٍ. وَأَصْلُ الرُّسُوخِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: الثُّبُوتُ فِي الشَّيْءِ، وَكُلُّ ثَابِتٍ رَاسِخٌ، وَأَصْلُهُ فِي الْأَجْرَامِ: أَنْ تَرْسَخَ الْخَيْلُ، أَوِ الشَّجَرُ فِي الْأَرْضِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَقَدْ رَسَخَتْ فِي الصَّدْرِ مِنِّي مَوَدَّةٌ ... لِلَيْلَى أَبَتْ آيَاتُهَا أَنْ تُغَيَّرَا

فَهَؤُلَاءِ ثَبَتُوا فِي امْتِثَالِ مَا جَاءَهُمْ عَنِ اللَّهِ مِنْ تَرْكِ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ، وَإِرْجَاعِ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ."(الشوكاني، ج1،ص 363)

2- الشنقيطي:

يقول الشنقيطي في تفسير الآية:" وَفِي الْآيَةِ إِشَارَاتٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ اسْتِئْنَافِيَّةٌ لَا عَاطِفَةٌ، قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي رَوْضَةِ النَّاظِرِ مَا نَصُّهُ: وَلِأَنَّ فِي الْآيَةِ قَرَائِنَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مُتَفَرِّدٌ بِعِلْمِ الْمُتَشَابِهِ، وَأَنَّ الْوَقْفَ الصَّحِيحَ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفْظًا وَمَعْنًى، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ عَطْفَ الرَّاسِخِينَ لَقَالَ: وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ بِالْوَاوِ، أَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ ذَمٌّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِلرَّاسِخِينَ مَعْلُومًا لَكَانَ مُبْتَغِيهِ مَمْدُوحًا لَا مَذْمُومًا ; وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ آمَنَّا بِهِ يَدُلُّ عَلَى نَوْعِ تَفْوِيضٍ وَتَسْلِيمٍ لِشَيْءٍ لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَعْنَاهُ سِيَّمَا إِذَا تَبِعُوهُ بِقَوْلِهِمْ: كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا فَذِكْرُهُمْ رَبَّهُمْ هَاهُنَا يُعْطِي الثِّقَةَ بِهِ وَالتَّسْلِيمَ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّهُ صَدَرَ مِنْ عِنْدِهِ، كَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ الْمُحْكَمُ ; وَلِأَنَّ لَفْظَةَ أَمَّا لِتَفْصِيلِ الْجُمَلِ فَذِكْرُهُ لَهَا فِي الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ مَعَ وَصْفِهِ إِيَّاهُمْ بِاتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ يَدُلُّ عَلَى قِسْمٍ آخَرَ يُخَالِفُهُمْ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ، وَهُمُ الرَّاسِخُونَ. وَلَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ لَمْ يُخَالِفُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ فِي ابْتِغَاءِ التَّأْوِيلِ، وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ التَّأْوِيلِ لِأَحَدٍ فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا."(الشنقيطي، ج1، ص317.)

تحليل كلام الشنقيطي:

ذهب الشنقيطي إلى أن في الآية نفسها من الدلائل اللفظية والمعنوية ما يرجح الاستئناف لا العطف ، وقد أورد الأدلة على النحو الآتي:

- الدليل اللفظي هو وجوب استعمال الواو في حال ترجيح وجه العطف فيكون الكلام: والراسخون في العلم. ويقولون:... ، وهذا غير موجود فدل ذلك على أن المعنى المقصود هو الاستئناف لا العطف.

- الدليل المعنوي: وهو أن القرآن الكريم جاء بذم مبتغي التأويل، ولو كان الراسخون في العلم يبتغونه لجاء مدحا لهم، وهذا يفضي إلى التناقض وحاشا القرآن الكريم من ذلك، فدل ذلك على أن ابتغاء التأويل مذموم وأن الراسخين لا يعلمون تأويله.

- أن قول الراسخين: " كل من عند ربنا" فيه إشعار بأنهم لا يعلمون المتشابه ولكنهم يفوضون الأمر لله عز وجل.

- أن التفصيل الوارد بصيغة " أما " يجعل الراسخين في العلم في مقابل الذين في قلوبهم زيغ من كل الوجوه فكما أن الذين في قلوبهم زيغ يتبعون المتشابه ابتغاء تأويله ، فإن الراسخين في العلم لا يفعلون ذلك ويؤمنون به كله، كما يؤمنون بالمحكم.

إن الوجوه والأدلة التي أورها الشوكاني و الشنقيطي في ترجيح وجه نحوي على آخر ليست نحوية، ولا تحتكم إلى القاعدة النحوية، بل إلى مجموعة من الموجهات التداولية التي تسترفد من الخلفية المعرفية للمفسر و مجموعة من القواعد العقلية والحالية التي تسند على الواقع المشاهد، وهي في الجملة معطيات تداولية سياقية، أحسن المفسرون توظيفها، متجاوزين بذلك صنيع النحاة، ومقدمين مثالا عن التكامل المعرفي بين مختلف العلوم.

يمكن أن نجمل القرائن الموظفة في الأمثلة السابقة في المخطط الآتي:

القرائن الموظفة في التوجيه النحوي في القرآن الكريم

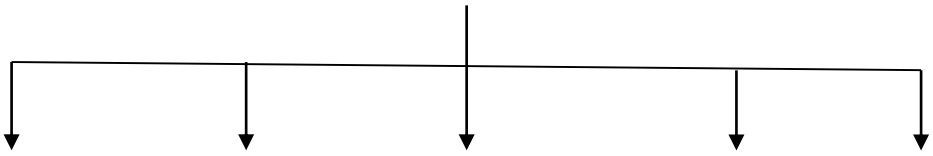

خاتمة:

لقد بان من كل ما تقدم مدى إلمام المفسرين بكل المعطيات السياقية: اللغوية وغير اللغوية، التي أثرت في التوجيه النحوي لمعاني آي القرآن الكريم، وظهر لنا جليا أن التوجيه النحوي لا يحتكم في كثير من الحالات لقواعد النحو الصارمة، بل هو عملية مرنة تستثمر كل المعطيات و المتاحات التي تمكن المفسر من الوقوف على المراد من آيات الذكر الحكيم.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم عبد الله رفيدة، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1990.

2- إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، 2007.

3- بدر الدين الزركشي،البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1957.

4- أبو البركات عبد الرحمان الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1377هـ.

5- أبو الحسن الواحدي، التفسير البسيط، نشر عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ.

6- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 2000 م.

7- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر، ط4، دت،ج1، ص285.

8- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الكويت، دط، 1999.

9- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ت: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص18.

10- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ،الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407 هـ .

11- قحطان عبد الرحمان الدوري، تأويل النص الشرعي، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2018.

12- كريم حسن ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

13- محمد الأمين الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت ، لبنان،دط،1995.

14- محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية من علم التفسير، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط1 ، 1414هـ.

15- أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، الإشارة إلى المجاز في بعض أنواع المجاز،ت: محمد بن الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416.

16- مكي بن أبي طالب القيسي ،مشكل إعراب القرآن،ت: حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة ، بيروت،ط2، 1405هـ.

17- الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ط1، 1998، ص389.